JLAC

JERUSALEM LEGAL AID AND HUMAN RIGHTS CENTER

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي 2014

مكتب **رام الله**

عمارة الميلينيوم، الطابق السادس
شارع كمال ناصر، المصايف
هاتف: ٢٩٨٧٩٨١ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٩٨٧٩٨٢ ٢ ٩٧٠+

مكتب **نابلس**

عمارة غرفة تجارة نابلس، الطابق الخامس
شارع فيصل
تيلفاكس: ٢٣٨٦٥٥٠ ٩ ٩٧٠+

مكتب **القدس**

عمارة كمال ١٤، الطابق الاول
شارع ابن بطوطة
هاتف: ٦٢٦٤٧٧٠ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٦٢٦٤٧٧٠ ٢ ٩٧٢+

مكتب **سلفيت**

عمارة ابو غانم، الطابق الثاني
هاتف: ٢٥١٧١٠١ ٩ ٩٧٠+
فاكس: ٢٥١١٧٠١ ٩ ٩٧٠+

للإتصال بنا

www.jlac.ps
www.fb.com/JLAC67

فهرس **المحتويات**

الملخص التنفيذي	**5**
من نحن	7
رؤية المركز	7
رسالة المركز	7
قيم المركز	7
اهداف المركز	8
رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام	**9**
السياسة الإسرائيلية في منطقة "ج" عام ٢٠١٤	**11**
التحديات القانونيّة التي تواجه عمل المركز امام النظام القضائي الإسرائيلي في القدس الشرقية	**14**
التدخـــلات في مناطق السلطة الفلسطينية	**17**
قضايا تعالج في لجان الاعتراضات العسكرية والمحاكم الاسرائيلية والفلسطينية	**19**
الجداول التحليلية	20
مؤشرات الفاعلية "Efficiency"	21
المناصرة الدولية والتحالفات والحملات	**22**
المناصرة الدولية	23
التحالفات	24
الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين «لنا أسماء... ولنا وطن»	27
البيئـــــة الداخليـــة	**29**
التقرير المالي	**36**

الصور الواردة في التقرير قدمت بسخاء من قبل:

فادي العاروري (صفحات: غلاف، ٦، ١١، ١٤، و ١٧) **ومايكل كينيدي** (صفحات: ٤ و ٢٦).

الملخص **التنفيذي**

شهد عام ٢٠١٤ تزايداً في انتهاكات حقوق الإنسان، حيث ما زال التمثيل القانوني في المحاكم الاسرائيلية والفلسطينية ولجان الاعتراض العسكرية التابعة للاحتلال يحظى بالجزء الأكبر من الموارد التي يخصصها المركز، حيث واصل مجموع القضايا تحقيق قفزات سواء في القضايا الجديدة او المتراكمة من سنوات سابقة، حيث شمل عمل المركز ما مجموعه ٣٦١٨ قضية كان منها ١٩٨٣ قضية جيدة، وشكل الحق في السكن واقامة المنشآت الزراعية والتجارية وقضايا الترحيل الجزء الأكبر من هذا الجهد بما مجموعه ١٦١٨ قضية جديدة ومتراكمة، فضلا عن تقديم ٣٦٧٥ استشارة قانونية في مختلف المجالات التي يعمل عليها المركز. وفيما يلي ملخص لإنجازات المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق التدخلات التي قام بها حسب التفصيل التالي:

قدمت المساعدة القانونية اللازمة ل ١٣٢٧ قضية تتعلق بالحق في السكن (في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن هدم منشآت زراعية) ، كانت من ضمنها ١٧٠ قضية جديدة.

قدمت المساعدة القانونية ل ٢٨٢ قضية من قضايا التهجير القسري للبدو والمجتمعات الرعوية، ٦٠ منها كانت قضايا جديدة.

قدمت المساعدة القانونية ل ٥٧ قضية تتعلق بمصادرة الأراضي ، منها ٦ قضايا جديدة.

قدمت المساعدة القانونية ل ٢٢ قضية من قضايا مصادرة المعدات .

تم تقديم المساعدة القانونية ل ٣٦ قضية متعلقة بحرية الحركة، منها ١٩ قضية جديدة

وقدمت المساعدة القانونية اللازمة ل ٣٨ قضية متعلقة بالاعتداءات من قبل المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، منها ١٨ قضية جديدة.

كما عقد المركز ٣٢ جلسة توعوية (١٢ في الضفة الغربية و ٢٠ في القدس)، بالإضافة الى دورة تدريبية لقادة المجتمع والمتطوعين ومتطوعي المركز من قرية(قصرة-نابلس)

تدريب ١٥ شخصا على اكتساب مهارات متنوعة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الانسان توثيقا فوتوغرافيا، وتنفيذ انشطة الضغط والمناصرة من خلال وسائل الاعلام المختلفة وعلى رأسها الاعلام المجتمعي. كما قدم المركز ٦ ورشات لبناء قدرات المحامين الجدد فيما يتعلق بالاجراءات القانونية المتبعة لدى تبني قضايا هدم المنازل، وقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.

واستمرت الجهود الرامية إلى تطوير خمسة مخططات هيكلية كما تم اطلاق مخطط هيكلي جديد (قرى العقبة، بروقين، خربة جبارة، الساوية، اذنا والمجتمع البدوي في ديوك) وذلك كاحدى آليات مواجهة اجراءات الهدم الجماعية

من نحن؟

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسس في العام ١٩٩٧ ، بعد انفصاله عن لجنة الصداقة الأمريكية "كويكرز"، والتي ارتبط بها منذ العام ١٩٧٤ وحتى تاريخ انفصاله عنها في ذات العام المذكور سابقا. كان وما زال مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان في طليعة المؤسسات الفلسطينية التي تدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وتقف في وجه انتهاك هذه الحقوق. وقد قدم المركز منذ انفصاله عن لجنة الصداقة الامريكية في العام١٩٩٧ خدمات قانونية مجانية شملت تمثيلا قانونيا واستشارات قانونية ضد كافة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بجانب ذلك يقدم المركز العديد من الخدمات الأخرى، مثل: الدفاع القانوني في قضايا المصلحة العامة، الإصلاح القانوني، رفع الوعي، الضغط والمناصرة، وغيرها من التدخلات والخدمات.

رؤية المركز

المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني تحكمه سيادة القانون.

رسالة المركز

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهشمة بغض النظر عن مرتكبها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

قيم المركز

يلتزم المركز باتباع سياسة عدم التمييز في التوظيف ومعاملة الموظفين وتقديم الخدمة، على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الحالة الجسدية أو الانتماء السياسي أو أي شكل آخر من التمييز، مع منح تمييز ايجابي للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الفقيرة والمعرضة حقوقها للانتهاك.

تبنى العلاقات داخل المركز وبينه وبين كافة الهيئات على قاعدة احترام الكرامة الانسانية والمساواة التامة في الكرامة والحقوق ، وتقبل الاختلاف والتعددية، واحترام الديانات. ويتعامل المركز بحزم مع أي مظهر من عدم احترام الآخرين أو التطاول أو التحرش، وخاصة التحرش الجنسي، أو التحريض، وخاصة الطائفي، أو السخرية والتقليل من شأن الآخرين أو التمييز ضدهم.

ينظر المركز بانفتاح للتشبيك والتعاون مع الآخرين، ويشجع المنافسة الايجابية مع المرونة في تجنب ازدواجية النشاط والخدمة الا حين يتوجب زيادة هذه الخدمة بما يعود بالنفع على الحالة العامة لحقوق الانسان.

يلتزم المركز بالدفاع عن استقلالية العمل الأهلي واحترام حرياته على قاعدة القانون والمبادئ الفضلى، ويقيم أنظمته وعلاقاته على أسس منع تضارب المصالح واتباع منهج الشفافية والالتزام بأفضل الممارسات ومبادئ مدونة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي وأسس الحوكمة الرشيدة والالتزام بتقديم مستوى عال من الخدمة.

يولي المركز اهتماما كبيرا بالاستخدام الأكثر نجاعة لموارده، وخاصة البشرية، ويعطي اهتماما كبيرا لنتائج عمله وانعكاساتها على حياة الناس، ويتبنى مبادئ الادارة بالأهداف وتحقيق النتائج، ويلتزم بقياس نتائج الأثر لبرامجه وفق أسس علمية ممنهجة ومستمرة.

يؤمن المركز بالمشاركة وممارسة المناهج التشاركية في التخطيط والرقابة والتقييم، للفئات المستهدفة بنشاطه وهيئاته وطواقمه ومتطوعيه وشركائه المحليين والدوليين، ويرفض التمويل المشروط سياسيا والشراكات التي لا تقوم على الندية والاحترام.

أهداف المركز

١. الحد من المعاناة وتحسين حياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معالجة ما يلي:

- المساهمة في تسهيل وتحسين حياة الضحايا من الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني
- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية
- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون
- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسساتي
- تعزيز الوعي العام والمشاركة النشطة للجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهمية سيادة القانون
- المساهمة والمشاركة في الضغط والمناصرة الدوليين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة

٢. إصلاح السياسات العامة والقوانين بما يتفق مع حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، من خلال التعهد بما يلي:

- مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تختص بالمصلحة العامة
- تعزيز ثقافة احترام وتقدير حقوق الإنسان وتأسيس قوى مناصرة
- تعزيز أدوار المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد

٣. رفع جاهزية وقدررات المؤسسة لبلوغ اهدافها الاستراتيجية.

- الاستثمار في القدرات المتاحة داخل المركز.
- توفير فرص متكافئة.
- تعزيز شعور الالتزام بهوية المركز ومهمته.
- تطوير نظام الجودة في الادارة والخدمات ورفع مستوى كفاءة العمل.

رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام

التحديات في البيئة الخارجية لعمل المركز عام ٢٠١٤ وتأثيراتها على تدخلاته لعام ٢٠١٥

تُجمِع منظمات حقوق الانسان الفلسطينية على أن عام ٢٠١٤ كان الأسوأ بالنسبة لحالة حقوق الانسان الفلسطيني في العقد الأخير، ليس فقط بسبب العدوان العسكري الأوسع منذ احتلال عام ١٩٦٧ على قطاع غزة وحسب، رغم كل القتل والدمار الذي خلفه، بل أيضا بسبب انسداد الأفق السياسي ومراوحة المصالحة الوطنية في مكانها وتعمق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية، واستمرار حصار قطاع غزة مما حوله الى أكبر سجن جماعي، واستمرار حالات التعدي على الحقوق والحريات العامة وتآكل النظام السياسي الفلسطيني وتقلص قاعدة شرعيته، وضعف المشاركة السياسية وإضعاف دور الرأي العام في التأثير على السياسات المصيرية التي تقرر مستقبل الشعب. ومن المؤشرات التي تدل على ما ذهبنا اليه:

أولا: على صعيد سياسات الاحتلال

دخول حرب الاحتلال لتهويد مدينة القدس منعطفاً جديداً عبر العديد من السياسات والاجراءات التمييزية والقمعية (أنظر/ي الجزء الخاص بمدينة القدس).

تسريع وتائر الاستيطان ومصادرات الأراضي وما يرافقها من حملات هدم وتطهير عرقي وتهجير قسري للمواطنين المقيمين في المناطق المصنفة ج. (أنظر/ي القسم الخاص بعمل المركز في المنطقة ج).

عودة سلطات الاحتلال للعقوبات الجماعية وحملات الاعتقالات الواسعة، حيث اقترب مجموع حالات الاعتقال من ستة آلاف بينهم عدد كبير من الأطفال والقصر وخاصة في مدينة القدس وأحيائها، وارتفع عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بألفي معتقل جديد.

توسيع دائرة الحد من حرية الحركة والمنع من السفر من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتقليص فرص التحدي القانوني لها في غياب الاشراف القضائي على حالات المنع واقتصار معالجتها على المستوى الاداري والمخابراتي لأجهزة الاحتلال.

ثانيا: على الصعيد الداخلي الفلسطيني

استمرار عمليات القتل خارج القانون جراء الفلتان وسوء استخدام السلاح او اهمال اجراءات السلامة وبمعدلات هي الأعلى منذ وقوع انقسام السياسي عام ٢٠٠٧.

استمرار حالات الاحتجاز التعسفي والاستدعاءات المتكررة وورود شكاوى جراء التعذيب والموت في مراكز الاحتجاز.

اتخاذ حالات الاعتداء على حرية الرأي والتجمع السلمي وملاحقة الصحفيين والمدونين أشكالا جديدة من الملاحقة التي تؤدي الى تضييق مساحة حرية الرأي.

مزيد من التراجع على مستوى الفصل بين السلطات في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية وتغول السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وتغيير معالم النظام القانوني عبر الافراط في اصدار القرارات بقانون التي تعزز قبضة السلطة التنفيذية على السلطات

الأخرى مع استمرار الدور التشريعي والرقابي للمجلس التشريعي.

تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٢٤٪ الى ٢٧٪ مع توقعات متشائمة بتجاوز عتبة ال ٣٠٪ عام ٢٠١٥، ومعها ارتفاع اسعار السلع الأساسية وتعمق فجوة الفقر.

زيادة حالات الادمان وانتشار آفة المخدرات، حيث أعلن مصدر في الشرطة عن تضاعف كميات المواد الممنوعة التي جرى ضبطها والتحفظ عليها، ومعها ارتفاع في حالات الانتحار والوفاة "في ظروف وملابسات غامضة" وخاصة في أوساط المراهقين من الجنسين، مما يعكس حالة اليأس التي قد تتحول الى حالة عنف داخلي تمس الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي.

انعكاس الأزمة المالية للسلطة على قدرتها للوفاء بالتزاماتها تجاه موردي الخدمة، مما انعكس سلبا على توريد الأدوية والمعدات الطبية والتحويلات للمستشفيات وحتى خدمات تقديم الطعام والنظافة للمستشفيات والمراكز الصحية وخدمات التيار الكهربائي مع تراكم المديونية للموردين الاسرائيليين.

انعكس كل ذلك على أداء كافة القطاعات الفلسطينية ومنها القطاع الأهلي مع اتجاه متزايد من السلطة التنفيذية بتضييق هامش استقلالية القطاع الأهلي وتشكيل هيئات ولجان والاعداد لقانون يفرض مزيدا من القيود ويمنح صلاحيات أكبر للسلطة التنفيذية للسيطرة على العمل الأهلي.

فرض كل ذلك تحديات اضافية وبعضها جديد على العمل الأهلي الفلسطيني تتطلب اجراء مراجعات استراتيجية لتدخلاتها وبناها وأدواتها، وهو ما يتطلب السعي لبناء تحالفات واسعة حول القضايا والسعي للعب دور أكبر في بناء المرجعيات والتأثير في الرأي العام. وقد حصلت بعض الخطوات في هذا الاتجاه، بضمنها تأسيس تحالفات جديدة، منها تأسيس مجلس تنسيقي للقطاع الأهلي الفلسطيني وتشكيل ائتلاف حقوقي لمتابعة تنفيذ قرارات المحاكم واعادة تنشيط الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب وتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات العامة على مستوى العمل الأهلي وأخرى للدفاع عن وتعزيز استقلالية العمل الأهلي، واعادة النظر في لجان المقاومة الشعبية لتفعيل دورها ودور حملات المقاطعة لمنتجات وهياكل وبنى الاحتلال.

سوف يقوم المركز في ضوء كل ذلك باعادة مراجعة تدخلاته واجراء نوع من الموازنة بين تدخلاته الحمائية من اجراءات الاحتلال وتدخلاته لحماية مناخ الحريات وحالة حقوق الانسان وتوسيع دائرة التدخلات في مجالات الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الحياة الداخلية الفلسطينية، وهي تحديات صعبة تتطلب نقاشات موسعة والبحث عن تدخلات فعالة.

بهذه الأجواء والتحديات نُودّع عاماً صعباً، وندخل عاماً جديداً ينطوي على مزيد من التعقيدات مع أجواء مواجهة محتملة وضغوط اسرائيلية جرّاء انضمام دولة فلسطين للمعاهدات والأطر الدولية ومنها ميثاق روما لجرائم الحرب الذي سيأخذ حيزاً أكبر في عمل مُنظمات حقوق الانسان الفلسطينية مع ممارسة الضغط لِوفاء دولة فلسطين بالالتزامات التي يتطلبها الانضمام للاتفاقيات الدولية واجراء التعديلات اللازمة في القوانين الوطنية للتلاؤم معها.

السياسة الإسرائيلية
في منطقة "ج" عام 2014

مع نهاية العام ٢٠١٣ استكملت الإدارة المدنية للاحتلال إجراءاتها التي أفصحت عنها المحكمة العليا الإسرائيلية في ردها على الالتماس التي تقدمت به جمعية ريغافيم الاستيطانية بدعم من مؤسسات استيطانية أخرى بالإضافة إلى الدعم الذي حظيت به من قبل وزراء من الحكومة وأعضاء الكنيست. هذا الالتماس الذي ادعت فيه جمعية ريغافيم أن الإدارة المدنية «تنتهج سياسة متساهلة مع الفلسطينيين الذين يعتدون على أملاك الدولة في الضفة الغربية ويقومون بالبناء غير المرخص مقابل سياسة متشددة مع المستوطنين».

في ردها أوضحت الإدارة المدنية سياستها القادمة، والتي كشفت عن نيتها تنفيذ قرارات الهدم والترحيل الصادرة عنها ضمن أولويات. وكانت التجمعات البدوية والرعوية المنتشرة شرق القدس وشرق رام الله وكامل منطقة الأغوار تعتبر مناطق على رأس الأولويات، مبررة ذلك، بان هذه التجمعات تقع على اراضي دولة في معظمها، وبعضها يقع ضمن المناطق المغلقة لأسباب أمنية « تحديدا» المناطق المخصصة للتدريبات العسكرية فضلا عن عرقلتها لمخطط E1 الاستيطاني.

- لذلك ومع نهاية ٢٠١٣ أصبحت كامل التجمعات البدوية والمنشات الزراعية المقامة في مناطق ج تحت طائلة تنفيذ عمليات الهدم والترحيل وشمل ذلك الآبار الزراعية(ابار الجمع) وتميز عام ٢٠١٣ بأنه الأكثر من حيث توزيع الإخطارات وكذلك الأكثر من حيث شطب الأوامر الاحترازية في المحكمة العليا والأسوأ من حيث عدد الذين شردتهم اجراءات الهدم، كما يعتبر عام ٢٠١٣ من أسوأ الأعوام من حيث زيادة أعداد النازحين جراء إجراءات الهدم، ولكن على الرغم من ذلك وفقا لمكتب التنسيق للشؤون الإنسانية (OHCA) شهد عام ٢٠١٤ أعلى الأعداد (منذ بدأها بتوثيق مثل هذه الانتهاكات عام ٢٠٠٩) حيث نزح ١٢١٥ شخصاً جراء هدم ٦٠٠ منشأة في المنطقة (ج) في تلك السنة

وفي عام ٢٠١٤ بدأ التنفيذ الفعلي لهذه السياسة حيث ارتفعت وتيرة الهدم والترحيل وهدم المنشات الزراعية بما يشمل ابار الجمع. في نفس الوقت تكثفت جهود الإدارة المدنية في اضفاء الشرعية بأثر رجعي على المستوطنات العشوائية، و طرح العديد من المشاريع الهيكلية للمستوطنات بهدف توسيعها بما يشمل ما هو مقام بشكل غير قانوني(غير مرخص) وأيضا بما يضمن التواصل بين الكتل الاستيطانية الكبيرة في محيط القدس ووسط وشمال الضفة الغربية. واهم هذه الكتل والمستوطنات التي استفادت من هذه السياسة:

- مستوطنتي عيلي وشيلو، بشكل يسهل تواصلها مع كتلة اريئيل الاستيطانية.
- مستوطنة عوفرا بما يضمن سهولة تواصلها مع مستوطنه بيت ايل.
- مستوطنه معالي ادوميم (مشروع E1) من اجل ضمها إلى بلدية القدس الاحتلالية وضم الكتل الاستيطانية المحيطة بها حتى منطقة البحر الميت في الشرق(القدس الكبرى).

تدخلات المركز:

- تبنى المركز خلال عام ٢٠١٤، ٢٠٣ قضايا تشمل منازل ومنشات وترحيل وأراض.
- تقديم اعتراضات ضد توسيع الكتل الاستيطانية المشار اليها سابقا، حيث تم رفض الاعتراضات ضد مستوطنة عيلي، وندرس حاليا إمكانية تقديم التماس للعليا. واستطعنا الحصول على أمر احترازي بوقف تنفيذ مخطط عوفرا.
- تقديم اعتراضات عامة واعتراضات فردية ضد مخطط ترحيل البدو وما يعرف بمخططات نويعمة. بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة المساندة للتمثيل القانوني مثل زيارات ميدانية، اجتماعات عامة، جولات مع دبلوماسيين للتجمعات المهددة

بالترحيل. فقد نفذنا العديد من الأنشطة بالشراكة أحيانا، وبالتعاون مع مؤسسات رسمية واهلية انسجاما مع خطة مناصرة التجمعات البدوية حيث سيستكمل العمل والمتابعة القانونية لهذه الخطة في عام ٢٠١٥.

- انجاز دارسة انثروبولوجية للتجمعات المهددة بالترحيل.
- ٢٠ زيارة ميدانية تركزت في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية ومنطقة الاغوار، تم خلالها العمل على تبني قضايا جديدة، ومتابعة القضايا الحالية، والاطلاع على اوضاع الفئات المستهدفة واحتياجاتهم المستجدة.
- ١٢ لقاءا توعويا جماهيريا، تم خلالها تزويد الجمهور بالمعلومات القانونية في عدة مجالات كان ابرزها: كيفية التعاطي مع قضايا عنف المستوطنين وهدم المنازل والتهجير القسري ومصادرة الاراضي قانونيا. علاوة على التركيز على دور الشباب في خلق وعي عام لدى الجمهور فيما يتعلق بموضوع الاخطاء الطبية وكيفية التصدي لها.
- تدريب استهدف ١٥ ناشطا/متطوعا من قرية قصرة قضاء نابلس. وقد تركز التدريب على اكساب المشاركين مهارات متنوعة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الانسان توثيقا فوتوغرافيا، وتنفيذ انشطة الضغط والمناصرة من خلال وسائل الاعلام المختلفة وعلى رأسها الاعلام المجتمعي.

ابرز التحديات التي واجهتنا:

- زيادة عدد الاخطارات التي يتم توزيعها بمهل قصيرة تصل الى ثلاثة ايام فقط، وهذا يتطلب استجابة سريعة وجهدا مضاعفا، وينطوي على خطر هدم وشيك، مما يعرض المركز لضغوط أخلاقية ومعنوية ونفسية مضاعفة للطاقم.
- اعطاء مهل وتمديدات قصيرة جدا من اجل تقديم اعتراضات الى لجنة الاعتراضات او التوجه الى المحكمة العليا.
- شطب العديد من الاوامر الاحترازية التي سبق وحصلنا عليها في السابق، وهذا يعني اعادة فتح الملفات ومتابعتها مجددا في بيت ايل، واعادتنا للمربع الأول.
- زيادة وتيرة الهدم وخصوصا في الملفات التي شطبت الاوامر الاحترازية الصادرة من المحكمة العليا. او سبق واستلمت اخطارات ولم يقم المواطنون بمتابعتها قانونيا. وهذا يخلق ضغوطات كبيرة على طاقم العمل سواء من قبل الموكلين او من قبل المؤسسات الدولية العاملة في المنطقة.

خطط مستقبلية

في عام ٢٠١٥ سنكمل المتابعة القانونية والاعتراضات ضد مخططات الترحيل. كذلك سنكمل خطة المناصرة بما يشمل الحملات الاعلامية و الجولات الدبلوماسية، وكذلك حشد مؤسسات رسمية ضمن حملة وطنية للوقوف في وجه مخططات الترحيل والضم وتفريغ منطقة«ج» من السكان، وتحضير ملف لمقاضاة اسرائيل على جريمة التهجير القسري للسكان المحميين وهو ما يشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين تحت الاحتلال.

القدس الشرقية

التحديات القانونيّة التي تواجه عمل المركز امام النظام القضائي الإسرائيلي

يواجه المركز تحديات مختلفة من خلال عمله أمام المؤسسات القضائيّة الإسرائيليّة (المدنيّة منها والعسكريّة)، حيث تتمحور هذه الإشكاليّات بأنّ إطار العمل القانوني محدود وذو سقف منخفض، يهدف بالأساس إلى إضفاء صبغة قانونيّة على الممارسات الاحتلاليّة بحقّ الشعب الفلسطيني.

وقد ترافقت هذه الممارسات بسلسلة من الاجراءات الادارية والتشريعات ووصلت ذروتها بالنقاش حول تعريف اسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وبما أعلنته سلطات الاحتلال عن تضافر جهود بلديتها ودوائر الضرائب فيها، وحتى شرطة السير، بتشديد الضغوط على المواطنين المقدسيين باستخدام مزيج من الاجراءات القمعية والتشدد القانوني. وتوجت هذه التوجهات – في أواخر عام ٢٠١٤ – بتقديم مسودة مشروع سمي قانون «التصدي للإرهاب» (Anti-Terrorist Bill)، والتي كان سوف يتم التصويت عليها، لولا حلّ الحكومة الإسرائيليّة في كانون الأول ٢٠١٤، والذي أجّل إقرار القانون إلى ما بعد الانتخابات في ٢٠١٥.

تَتَطرق هذه المسودة إلى مجموعة من الأنظمة/القوانين التي تشمل عقوبات جماعية وأخرى مأخوذة من أنظمة الطوارئ لثني الفلسطينيين عن ممارسة نضالهم لإنهاء الاحتلال، فعلى سبيل المثال (وليس الحصر) تذكر المسودة:

- كل شخص يثبت قيامه في عمل تصنّفه النيابة الإسرائيليّة بأنّه «عمل إرهابي»، سوف يُسحب حق الإقامة منه (للمقدسيين) أو تجريده من الجنسيّة الإسرائيليّة (لفلسطينيي ١٩٤٨). إضافةً إلى ذلك – وعند انتهاء محكوميّته– يتم نفي الشخص إلى قطاع غزّة أو أي مكان خارج إسرائيل.
- يتم هدم منزل عائلة كل شخص يشتبه بتورطه في نشاط يصنف كنشاط إرهابي (حتى لو قُتِل).
- لا يتم تسليم جثامين الشهداء، بل يتم احتجازها في مقابر عسكريّة خاصة (ما يعرف بمقابر الأرقام).
- كل شخص يُثبُت قيامه بإلقاء حجارة أو حتى رفع العلم الفلسطيني خلال مُظاهرات مناوئة للاحتلال، فسوف تسقط حقوقه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وحرمانه من رخصة قيادة المركبات (السيّارات الشاحنات، الخ...) لِعشر سنوات.
- أي شخص يؤيّد ويشجّع أعمال أحد أفراد عائلته في مقاومة الاحتلال سوف يفقد حقّه بالإقامة (المقدسيين) أو تسقط عنه الجنسيّة (فلسطيني ١٩٤٨)، ويُرحّل إلى غزّة.
- أي شركة أو مطبعة تعمل على الترويج لأعمال المقاومة (كطباعة البوسترات أو بيانات)، سوف يتم إغلاقها فوراً.
- على أصحاب العمل أنّ ينسّقوا مع الشرطة عندما يرغبون في توظيف عُمال أو موظفين لهم «تاريخ أمني».

ومن الجدير ذِكره أنّ بعض بنود هذا المشروع، تَحِدُّ من العمل القانوني أمام المحاكم الإسرائيليّة بِشكل قاطع، ويجعل التصدي لهذه الممارسات (من خلال اللجوء للمحاكم الإسرائيليّة) أمراً مُستحيلاً، مما يضيّق على عمل منظمات حقوق الانسان ومنها المركز بشكل كبير، الا اذا نظرت للعمل القانوني كحلقة لاستنفاذ الاجراءات المحلية تمهيدا للمقاضاة الدولية. فعند الحديث عن تسليم جثامين الضحايا، فإن المسار القانوني الذي تتبناه الحملة الوطنيّة لاسترداد جثامين الشهداء سوف يصل إلى طريق مسدود. كما أنّ الحديث عن سحب حق الإقامة للفلسطينين (أفراد عائلات مُنفّذي العمليات– أو من يؤيدون هذه الأعمال) لن يسمح لنا كمركز بالتوجّه إلى وزارة الداخليّة أو المحاكم الإسرائيليّة في حالة أنّ النيابة استندت إلى هذا القانون. ناهيك عن مسألة هدم منازل عائلات الأشخاص الذين ينفذون عمليّات ضد الإسرائيليّين، والتي سوف تمنع تقديم الاعتراضات أو الالتماسات للمحاكم لوقف تنفيذ الهدم.

في الختام، ومع أنّ هذا المشروع يسعى إلى قوننة الانتهاكات الإسرائيليّة للحقوق الأساسيّة للفلسطينيين، وتحت ذريعة التصدي الإرهاب، فإنّه من المهم علينا أن نقرأ هذا المشروع في اطار التحولات التي يشهدها النظام القانوني الاسرائيلي وذلك لفضح الممارسات الإسرائيليّة أمام المجتمع الدولي، وتعريتها من ديمقراطيّتها الزائفة. إضافة إلى ذلك، من الممكن أنّ يتم العمل، وبعد المصادقة على هذا القانون، بالتوجّه إلى المحافل والمحاكم الدوليّة لرفع قضايا ضد الاحتلال على هذه الممارسات.

انعكست الاجراءات المشار اليها على عمل فرع المركز بالقدس، الذي شهد ارتفاعا في مجموع الخدمات التي قدّمها خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتفع عدد هذه الخدمات بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٣ (مجموع الخدمات التي قدّمت خلال ٢٠١٣ كان ٣،٥٧٧، أمّا في عام ٢٠١٤ فقد تمّ تقديم ٣،٨٨٣ خدمة علما بأن عام ٢٠١٣ كان يعتبر عاما قياسيا في تنامي الحاجة لخدمات المركز والتي نمت في حينه بنسبة ٣٥٪ مقارنة بنمو بنسبة ٧٪ خلال عام ٢٠١٢). حيث يعكس هذا الارتفاع ازدياد وتيرة الانتهاكات الاحتلاليّة في حق المقدسيين ووصولها ذرى جديدة.

وعند مراجعة هذه المعطيات، نجد أنّ الجزء الاكبر من هذه الخدمات كان في سياق الحقوق الاقتصاديّة حيث بلغ هذا النوع من الخدمات ١٣٣١ خدمة، مقابل ٣٣٠ خدمة تتعلّق بالحقوق الاجتماعية، ومعالجة ٩١ ملف هدم منازل (منها ٣٣ ملفا جديدا تم تبنيها خلال ٢٠١٤ (مقابل ٢٣ ملفا خلال عام ٢٠١٣)).

من ناحية التوعية الإجتماعية ، عقد المركز عشرين جلسة توعوية للجمهور تطرقت لمواضيع الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في القدس، أجاب خلالها المحامون في المركز على أسئلة الجمهور والاستفسارات المطروحة في هذا الشأن. وافادت هذه الاجتماعات بشكل جماعي ٣٢٧ مواطناً من سكان القدس. كما قدمت ٦ ورش عمل من قبل محامي المركز للمحامين الذين يسعون لتوسيع قدراتهم فيما يتعلق بالإجراءات القانونية المتبعة المتعلقة بقضايا هدم المنازل وقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين. بشكل جماعي، أفادت ورش العمل هذه ١١٠ محامين مما اسهم توسيع دائرة الخبرات المطلوبة بشكل ملح في القدس.

التدخـــلات

في مناطق السلطة الفلسطينية

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية خلال العام ٢٠١٤ تراجعا ملحوظا في احترام حقوق المواطن الفلسطيني، حيث غيبت السلطة «مبدأ الفصل بين السلطات» من حسابتها، وذلك من خلال: استمرار غياب الدور التشريعي والرقابي للمجلس التشريعي، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الثلاث، انتهاك النظام القانوني من خلال الاصدار المفرط للقرارات الغير دستورية والتي تعزز من قبضة السلطة التنفيذية. وتتجلى هذه الممارسات في الانتهاك المستمر لحقوق المواطن الفلسطيني، فقد استمرت حالات الاعتقال السياسي (مع الشكاوى المتكررة من الوفيات الناتجة عن التعذيب)، وعمليات القتل خارج نطاق القانون (عن طريق الفوضى، وسوء استخدام السلاح، واهمال اجراءات السلامة)، واعتماد اليات جديدة في انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، وبخاصة حرية الصحافة والتجمع السلمي.

هذا بالاضافة الى تنامي توجهات السلطة التنفيذية بتضييق هامش استقلالية القطاع الأهلي وتشكيل هيئات ولجان والاعداد لقانون يفرض مزيدا من القيود ويمنح صلاحيات أكبر للسلطة التنفيذية للسيطرة على العمل الأهلي. فرض كل ذلك تحديات اضافية وبعضها جديد على العمل الأهلي الفلسطيني تتطلب اجراء مراجعات استراتيجية لتدخلاتها وبناها وأدواتها، وهو ما يتطلب السعي لبناء تحالفات واسعة حول القضايا والسعي للعب دور أكبر في بناء المرجعيات والتأثير في الرأي العام. وقد حصلت بعض الخطوات في هذا الاتجاه، بضمنها تأسيس تحالفات جديدة، منها تأسيس مجلس تنسيقي للقطاع الأهلي الفلسطيني وتشكيل ائتلاف حقوقي لمتابعة تنفيذ قرارات المحاكم واعادة تنشيط الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب وتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات العامة على مستوى العمل الأهلي وأخرى للدفاع عن وتعزيز استقلالية العمل الأهلي، واعادة النظر في لجان المقاومة الشعبية لتفعيل دورها ودور حملات المقاطعة لمنتجات وهياكل وبنى الاحتلال.

في مناطق السلطة الفلسطينية، تم تبني ٥ قضايا مصلحة عامة جديدة. وقد شملت هذه القضايا الإرتفاع غير المبرر في معدلات / رسوم الخدمات العامة وتعرفة الكهرباء، فشل البنوك في التقيد بملائمة مبانيها ومرافقها بالمعايير اللازمة لتلبية إحتياجات الوصول لذوي الاعاقات والاحتياجات الخاصة، وكذلك قضية ضد وزارة المالية، وقضية تعالج الإمتناع عن تنفيذ أحكام المحاكم، . وتم أخذ القضايا الفردية التي تنطوي على سوء الممارسة الطبية بهدف تطوير قضية تجريبية. حيث ستخدم هذه القضايا بالضغط على الوزارات ونقابات المهن الطبية ذات الصلة لوضع الخطط لمعالجة هذا الإهمال. القضايا التي عرضت على المركز شملت إصابات تتراوح بين عاهات دائمة ومنها ما وصل لحالة الوفاة.

قضايا تعالج في لجان الاعتراضات العسكرية والمحاكم الاسرائيلية والفلسطينية:

قضايا تعالج في لجان الاعتراضات العسكرية والمحاكم الاسرائيلية										
نوع القضية		قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة	التماسات
المصلحة العامة		8	9	17	2	1	0	1	15	
الأراضي		6	51	57	8	5	3	0	49	
اعتداءات المستوطنين		18	20	38	0	0	0	0	38	
الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل في الضفة	75	837	912	24	0	2	22	888	28
	هدم المنازل في القدس	33	58	91	7	4	0	3	84	
	منشأت زراعية	62	262	324	23	0	7	16	301	
	الترحيل القسري	60	222	282	38	0	7	31	244	
مصادرة معدات		22	0	22	18	17	0	1	4	
قضايا العائلة	الحقوق الإجتماعية	22	58	80	28	16	7	5	52	
	خدمات قانونية اجتماعية	308	0	308	308	308	0	0	0	
	الحقوق الإقتصادية	12	31	43	18	8	6	4	25	
	خدمات قانونية اقتصادية	1319	0	1319	1319	1319	0	0	0	
	مراسلات قانونية	2	5	7	7	7	0	0	0	
حرية الحركة	السفر	8	2	10	8	4	0	4	2	
	زيارات السجون	1	1	2	2	1	0	1	0	
	التصاريح	10	14	24	24	4	0	20	0	
	الجثامين	1	51	52	2	2	0	0	50	1
قضايا متنوعة		3	9	12	5	4	0	1	7	
الاستشارات القانونية		2,755								
المجموع الكلي		1970	1630	3600	1841	1700	32	109	1759	29

قضايا تعالج امام المحاكم الفلسطينية							
المصلحة العامة	5	0	5	1	1	0	0	4	
الاخطاء الطبية	1	1	2	0	0	0	0	2	
الاعتقال السياسي	6	4	10	6	6	0	0	4	
قضايا متنوعة	1	0	1	1	1	0	0	0	
الاستشارات القانونية	920								
المجموع الكلي	13	5	18	8	8	0	0	10	

الجداول التحليلية:

اعداد القضايا المتراكمة في مقابل اعداد القضايا الجديدة للعام ٢٠١٤

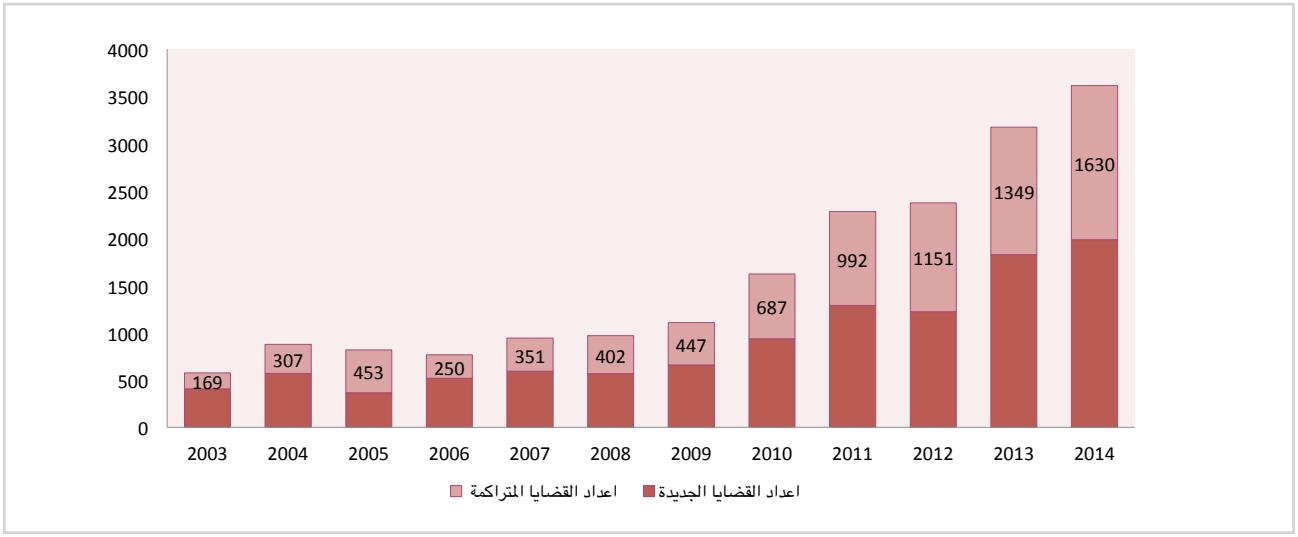

حجم القضايا السنوي (الجديدة والمتراكمة) في مقابل حجم قضايا الحق في السكن والمعيشة (الجديدة والمتراكمة) للعام ٢٠١٤

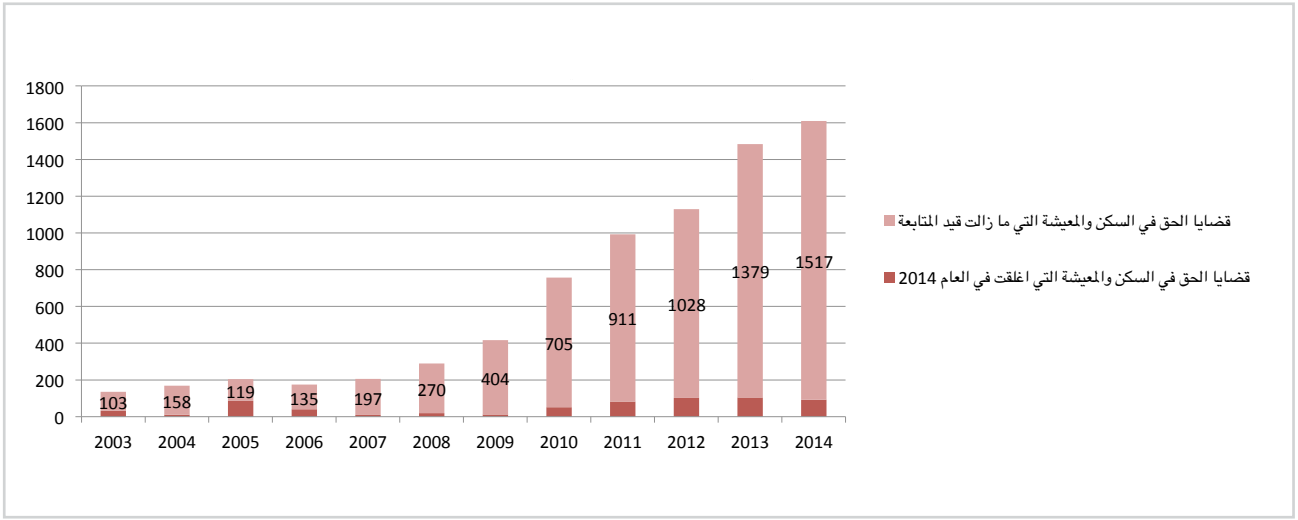

مؤشرات الفاعلية "Efficiency":

حساب تكلفة الملفات التي فتحت في العام ٢٠١٤ مقارنة مع تكاليف "متحفظة" لدى القطاع الخاص

	نوع القضية	عدد الملفات	تكلفة الملف في القطاع الخاص / بالدولار الامريكي	المجموع / بالدولار الامريكي
المحاكم الاسرائيلية	المصلحة العامة	8	10,000	80,000
	الاراضي	6	5,000	30,000
	اعتداءات المستوطنين	18	2,000	36,000
	هدم منازل	108	1,500 ملاحظة: في القدس: 2,000 دولار (و2000-1000 ش ج) لكل تاجيل جلسة	162,000
	منشات زراعية	62	1,500	93,000
	الترحيل القسري	60	3,000	180,000
	مصادرة معدات	22	1,000	22,000
	الحقوق الاجتماعية	22	لم شمل: 3000 دولار– 5000 دولار تسجيل أطفال: 500 دولار سحب هويّات: 3000 دولار (المعدل 4,000 دولار)	88,000
	خدمات قانونية اجتماعية	308	ملف لم شمل:500 -1000 ش ج (المعدل 250 دولار)	77,000
	الحقوق الاقتصادية	12	طلب تأمين وطني: 1000-500 ش ج (متابعة ملف جباية، مخصصات بأشكالها،،، ما عدا إصابات،، الخ...) متابعة الملف والتخفيض 500 ش ج (المعدل 300 دولار)	3,600
	خدمات قانونية اقتصادية	1319	حلفانات يمين وتعبئة نماذج: 250—500 ش ج (المعدل 100 دولار)	131,900
	السفر	8	500	4,000
	زيارات سجون	1	300	300
	التصاريح	10	300	30,000
	قضايا حملة استعادة الجثامين	1	5,000	5,000
	قضايا متنوعة	3	7,00	2,100
	المجموع	1968	-	944,900
المحاكم الفلسطينية	المصلحة العامة	5	10,000	50,000
	اعتقال سياسي	6	1000	6,000
	الاخطاء الطبية	1	2,000	2,000
	قضايا متنوعة	1	700	700
	التماسات في المحاكم الاسرائيلية	29	3,000 (معدّل تكلفة الالتماس في العليا ما بين 4000-2000 دولار)	87,000
	إستشارات قانونية	3,675	50	183,750
	المجموع	3,730		329,450
			المجموع النهائي	1,274,350

المناصرة الدولية
والتحالفات والحملات

المناصرة الدولية:

استكمل المركز في العام ٢٠١٤ دوره كعضو في لجان الحماية التابعة لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان (وهي: لجنة عنف المستوطنين، لجنة التهجير القسري، ولجنة الدفاع القانوني). كما وشارك المركز بشكل فاعل في الانشطة التي نفذتها لجنة المجتمع المدني لمناصرة قضايا التهجير القسري بالشراكة مع AIDA، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية- أوتشا، وغيرها من المؤسسات الدولية العاملة في قطاع حقوق الانسان.

ويفهم من ذلك أن قدرة المركز بصفته منظمة عاملة في ميدان حقوق الإنسان كانت القيمة التي أضافتها ، حيث روجت لاتباع نهج شامل للدعوة لإطلاق مبادرة "توأمة البلديات لصون حقوق الإنسان في التجمعات السكانية". وبهذه الطريقة، يسعى المركز لتعزيز الحلفاء الدوليين الاستراتيجيين التي من شأنها بناء شراكات مع المركز وهيئات الحكم المحلي ، من أجل بناء آليات جاهزة للتنديد بالانتهاكات فور حدوثها والتأثير على صانعي القرار الرئيسيين في مجال حماية وضمان حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي.

وعمل المركز كذلك على تسهيل انشاء توأمة بين بلدية الخليل وبلدية سان سبستيان الاسبانية، وذلك كالية لفضح الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني، والتأثير في الرأي العالمي الدولي وصانعي القرار في الدول الغربية للضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف ممارساتها ضد حقوق الانسان الفلسطيني. وفي ذات السياق شارك المركز في المؤتمر الدولي للحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، والتي عقدت في مدينة اشبيلية الاسبانية.

وفي اسهام اضافي من المركز فقد سافر بعض موظفيه للمشاركة في المؤتمرات الدولية و / أو فرص التدريب شملت؛ المحامين بسام كراجة، وائل قط، ومحمد العباسي حيث شاركوا في ورشة عمل تتناول حقوق المجتمعات البدوية (كانون الثاني- عمان، الأردن)، شارك المحامي وائل قط في ورشة خاصة: (المهنيون في المساعدة الإنسانية والحماية) تناولت موضوع إشراك الجماعات المسلحة في حماية المدنيين (نيسان- عمان، الأردن)، وحضر المحامي بسام كراجة منتدى (غرب آسيا وشمال أفريقيا) حول الإجراءات القانونية ودورها في تعزيز الصمود (حزيران-عمان، الأردن)، شاركت المحامية رزان محسن في دورة تدريبية حول موضوع العدالة الجنائية وملاحقة مجرمي الحرب وفقا للقانون الجنائي الوطني (حزيران- عمان، الأردن)، أدلى المحامي محمد أبو سنينة بشهادة أمام المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس (أيلول- عمان، الأردن)، كما شارك رامي صالح (مدير مكتب فرع القدس) في ورشة عمل لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الدول العربية (أيلول- تونس، تونس)، كما شارك رامي صالح في اجتماع مع أعضاء البرلمان الأوروبي حول الوضع في مدينة القدس (تشرين الثاني- بروكسل، بلجيكا)، وشاركت مي فرسخ (مدير وحدة التخطيط وتجنيد المصادر) في الورشة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان الخاصة بالنزاعات في الاتحاد الأوروبي في ضوء التغير في السياق السياسي (تشرين الثاني- بروكسل، بلجيكا).

التحالفات:

يؤمن المركز ببناء التحالفات كأحد الاستراتيجيات المهمة في عمله، بما تضمنه من حشد للطاقات وتجنب الازدواجية في العمل والنشاط بروح تكاملية بين كافة الفاعلين في المجالات المختلفة، ولتجنب استفراد أي سلطة بأي مركز منفرد او جمعية، وبناء عليه واصل المركز نشاطه بدرجات متفاوتة من الانخراط في التحالفات المختلفة القائمة، وشارك خلال العام ٢٠١٤ في بناء ائتلافين جديدين، هما الائتلاف الأهلي الحقوقي- الاعلامي لضمان تنفيذ قرارات المحاكم، والمجلس التنسيقي للقطاع الأهلي، وفيما يلي ملخص لأبرز نشاطات الائتلافات المختلفة:

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

عاد المركز ليلعب دورا أنشط في عمل الشبكة من خلال الترشح لعضوية اللجنة التنسيقية للشبكة لدورتها ٢٠١٤-٢٠١٦، وقدم المركز تصورات تنظيمية وبرنامجية لتطوير أداء الشبكة في الحفاظ على وحدة أعضائها وتعزيز دورها في حماية استقلالية العمل الأهلي وضمان تأثيره على السياسات الوطنية المختلفة ودوره في الحشد الدولي لمناصرة القضية الفلسطينية.

مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية

يواصل المركز لعب دور مهم في سكرتاريا المجلس الذي يعبر عن الصوت المشترك لمنظمات حقوق الانسان في المجالات الكبرى والمشتركة التي تمس حالة حقوق الانسان الفلسطيني، حيث نشط المجلس في اصدار أكثر من ١٠ مواقف وأوراق عمل مشتركة تعكس اجماعا لدى ١٢ منظمة حقوق انسان فلسطينية، وتتجه النية للمزيد من مأسسة عمل المجلس خلال عام ٢٠١٥ من خلال تعيين منسق له ووضع برنامج عمل مشترك وتطوير صفحة الكترونية تعبر عن المجلس والتمهيد لعقد ورشة تضع خطة استراتيجية للمجلس يبدأ العمل بها اعتبار من ٢٠١٥.

الإئتلاف من أجل القدس

شهد عام ٢٠١٤ تراجُعاً ملحوظاً في نشاطات ومواقف الائتلاف من أجل القدس، مِمّا دعا الى عقد جلسات تقييم مُتتالية للوقوف على أسباب التراجع، والبحث في استمراريّة الائتلاف. وقد خلصت هذه الاجتماعات إلى أهميّة العمل على تفعيل الائتلاف. كما دعا الائتلاف في تشرين الثاني إلى عقد اجتماع موسّع للمؤسسات المقدسيّة، والتي أكّدت في اللقاء على أهميّة العمل الأهلي والمؤسساتيّ في التصدي للمشاريع الاحتلاليّة في المدينة وفضحها.

الإئتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب

تعرض عمل الائتلاف لحالة من الركود خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٤ بسبب تعامل بعض أعضاء السكرتاريا مع الائتلاف كمشروع ينشط ويدخل في سبات تبعا للتمويل. وتجري جهود لإعادة تفعيل وضمان استمرارية الائتلاف ليلعب دورا وخاصة في ضوء الحاجة اليه وانضمام دولة فلسطين للإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب لتطوير التشريعات الفلسطينية بما يتلائم مع الاتفاقية واتخاذ اجراءات ملزمة للحيلولة دون ممارسة التعذيب ومحاسبة مرتكبيه.

الإئتلاف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الاعدام

يتسم عمل الائتلاف بالموسمية وعدم الإنتظام وسيلعب المركز دورا لتوضيح علاقة الائتلافات الفرعية بمجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية بما يضمن استمرار قيام الائتلافات بأدوارها ضمن رؤى استراتيجية لكافة الشركاء.

الإئتلاف الفلسطيني لمدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية

يواصل المركز تمثيل شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية في هذا الائتلاف الذي يضم ٤ شبكات واتحادات أهلية ويستضيفه مركز تطوير المؤسسات الأهلية (NDC) حيث خطا الائتلاف خطوات مهمة لتطوير نظام الالتزام ومنح شهادات للدفعة الاول من المؤسسات التي تعرضت للفحص وطور مجموعة من المراجعين الأقران ووضع برنامجا لدعم قدرات المؤسسات الراغبة بتطوير التزامها بالنظام.

الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة :

يشارك المركز إلى جانب مجموعة من مؤسسات العمل الأهلي في الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة والذي يهدف إلى تعزيز الرقابة على الموازنة العامة و متابعة إدارة الإنفاق الحكومي و المال العام، وقد اصدر الائتلاف خلال العام ٢٠١٤ ورقة موقف حول موازنة ٢٠١٤ ورفض وزير المالية عقد جلسة مساءلة كما كان دارجا، كما اصدر الفريق ملخصا ودراسة تحليلية لموازنة ٢٠١٤.

الإئتلافات الجديدة:

الائتلاف الأهلي الحقوقي - الاعلامي لضمان تنفيذ قرارات المحاكم

على ضوء انتشار تجاهل السلطة التنفيذية لتنفيذ قرارات المحاكم وبضمنها محكمة العدل العليا بادر عدد من المؤسسات الأهلية لتشكيل ائتلاف حقوقي- اعلامي للبحث في هذه الظاهرة والبحث فيها وتوثيقها، وممارسة الضغوط القانونية والاعلامية والجماهيرية لوضع حلول لها، ومن المتوقع ان ينشط الائتلاف أكثر في عام ٢٠١٥.

المجلس التنسيقي للعمل الأهلي

يشارك المركز، من خلال عضويته في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في نشاط المجلس التنسيقي للعمل الأهلي، الذي يضم، اضافة للشبكة، الهيئة الوطنية الفلسطينية للعمل الأهلي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية، ويهدف الى تطوير آليات التشاور والتنسيق بين الأجسام الأهلية وتقريب رؤاها وضم جهودها في الدفاع عن نزاهة واستقلالية العمل الأهلي وحمايته.

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين

«لنا أسماء... ولنا وطن»

كما وفي كل عام حققت الحملة في العام ٢٠١٤ العديد من الانجازات النوعية، كان ابرزها انتزاع قرار من المحكمة الاسرائيلية العليا يلزم قيادة الجيش الاسرائيلي بتسليم ٣٨ جثمانا لعائلاتهم بعد اجراء فحص الحمض النووي "DNA" ومطابقتها للتأكد من هويات الجثامين. غير ان قيادة الجيش التزمت بتسليم ٣٠ جثمانا منها، وما زالت تماطل وتتهرب من تسليم جثامين الشهداء الثمانية المتبقية.

اضافة الى ما ذكر، عمدت الدائرة القانونية في مركز القدس الى ارسال مجموعة من المراسلات القانونية للحصول على معلومات موثقة من الجهات المختصة التابعة "لوزارة الدفاع الاسرائيلية" حول اعداد جثامين الشهداء التي ما زالت محتجزة في مقابر الارقام الاسرائيلية، واسماءهم واماكن احتجازهم، اعتمادا على "قانون حرية المعلومات". وطالبت الدائرة القانونية الجهات الاسرائيلية المختصة بالشروع باجراءات لانشاء بنك الحمض النووي "DNA"، من خلال أخذ عينات من جميع الجثامين المحتجزة وعائلاتهم وفحصها والاحتفاظ بنتائجها، بهدف التأكد من هوية كل جثمان عند اعادته الى ذوية، وللتغلب على اشكالية ادعاء قيادة جيش الاحتلال بفقدان بعض الجثامين. فيما تقوم قيادة الحملة بالتوازي مع جهود الدائرة القانونية بجمع التوكيلات من عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم تمكن الدائرة القانونية من تمثيل مطالبهم باسترداد جثامين احبائهم.

وجاءت ردود قيادة الجيش الاسرائيلي على المراسلات القانونية بأن ما تبقى في مقبرة الارقام التي تشرف عليها هو ١١٩ جثمانا فقط، فيما تؤكد وثائق الحملة بأن ما تبقى هو ٢٦٢ جثمانا بالاضافة الى ٦٥ مفقودا. وهذا الفارق ترده الحملة الى ما اوردته قيادة الجيش في ردودها على المراسلات بأن دفن بعض الجثامين قد تم على ايدي شركة دفن خاصة "EIS" دون ان تقوم هذه الشركة بتوثيق المقابر التي تم الدفن فيها. وبناءا على هذا التضارب في اعداد الجثامين وما جاء من ردود على المراسلات من قبل قيادة الجيش، سيعمل مركز القدس خلال العام ٢٠١٥ على مطالبة المحكمة الاسرائيلية العليا بمطالب محددة وهي:

- الزام الحكومة الاسرائيلية بانشاء بنك الحمض النووي «DNA».
- الشروع فورا باجراءات تسليم ال ١١٩ جثمانا التي اعترفت قيادة الجيش بوجودهم في المقبرة التي تشرف عليها.
- الزام قيادة الجيش بتحديد اماكن دفن ما تبقى من الجثامين التي تدعي انها مفقودة، بما في ذلك الاماكن التي قامت شركة "EIS" بدفن بعض الجثامين فيها.

الحملة الدولية لحرية حركة الفلسطينيين – كرامة

نشط المركز، كجهة مركزة لعمل الحملة، في عدة نشاطات مع الحملة، التي وثقت جريمة قتل القاضي الاردني – الفلسطيني رائد زعيتر عبر جسر الكرامة، وقدمت هذا التوثيق لعدة جهات التقت بهم من أجل طرح القضايا الملحة في سفر الفلسطينيين عبر جسر الكرامة واستخفاف الاحتلال بحياة المسافرين، كما حصل مع القاضي الشهيد. وسلطت الحملة الضوء على هذه الصعوبات في فيلم وثائقي، تعاونت فيه مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ – فلسطين، حيث نظمت للفيلم سلسلة عروض ناجحة، ترافقت مع حملة اعلامية حول حرية

حركة الفلسطينيين عبر الجسر، أسهمت في توسيع قاعدة الحملة، التي تستعد من أجل توسيع رقعة عملها في الاعوام القادمة.

كما واستمر المركز في العمل على قضايا الشوارع المغلقة بأوامر عسكرية في الضفة الغربية، لصالح الحملة، وكان المركز أول جهة استلمت واعلنت عن قائمة الشوارع التي نجح الضغط القانوني باستصدار قرارات بفتحها.

الحملة الدولية ضد سحب حق الاقامة من الفلسطينين في القدس

شاركت الحملة الدوليّة في مجموعة من النشاطات، أبرزها لقاء مع برلمانيين أوروبيين في البرلمان الأوروبي في بروكسل خلال آذار ٢٠١٤، حيث تمّ توضيح خطورة سياسة سحب الهويّات من المقدسيين، ومطالبة الاتحاد الاوروبي بالضغط على الحكومة الإسرائيليّة لوقف هذه السياسة. كما تمّ خلال الحملة (وبالشراكة مع مركز القدس) تنفيذ ١٣ ورشة توعويّة حول سحب الهويّات ولمّ الشمل في أحياء مُختلفة من القدس، شارك بها ٢١٣ مواطنا.

حملة الأخطاء الطبية

تعقد العمل قليلا في حملة مواجهة الأخطاء الطبية وذلك كجزء من تعقيد النظام الفلسطيني الذي يؤثر فيه غياب المجلس التشريعي وتضاربات المصالح بين الجسم الطبي ممثلا في نقابة الأطباء ووزارة الصحة باعتبارها الطرف الحكومي المباشر المعني بالأمر يضاف اليها تعقيدات العمل ضمن الائتلاف الذي شكله المركز مع كل من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة– أمان، والذي ضعف عمله بسبب عدم توفر الارادة لدى الاعضاء في التوصل لخطة عمل مشتركة. ومع ذلكاستمرت لجنة المركز بالعمل على توثيق حالات الاخطاء الطبية والاهمال الطبي، واليافطات المضللة للأطباء، التي نجح المركز في تسليط الضوء عليها من خلال تحقيقات في الأعلام المحلي. كما نجح المركز في اتمام ميثاق حقوق وواجبات المريض والتي هي إحدى ركائز العمل مع القطاع الصحي في عام ٢٠١٥، ضمن خطة المركز لاستكمال العمل في قضايا الاخطاء الطبي

البيئـــــة
الداخليـــــة

يمكن تلخيص ابرز التغييرات التي شهدتها البيئة الداخلية خلال العام ٢٠١٤ تحت العناوين التالية:

الهيئة **العامة:**

عقدت الهيئة العامة للمركز اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٥، وانضم لعضويتها ٣ أعضاء جدد، حيث ناقشت وصادقت على التقريرين الإداري المالي المدقق للعام ٢٠١٣، وانتخبت مجلس إدارة جديد، وأقرت الهيئة العامة تجديد تعيين شركة ارنست ويانغ كمدقق لحسابات الجمعية للعام ٢٠١٤.

مجلس **الإدارة:**

عقد مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٤ أربعة اجتماعات بتواريخ (٢٠١٤/٠٢/٢٦، ٢٠١٤/٠٤/٩، ٢٠١٤/٠٥/٢٥ و٢٠١٤/١١/٢٢) وكانت أهم قراراته:

- المصادقة على التقريرين الإداري والمالي للعام ٢٠١٣ ورفعهما للهيئة العامة لمناقشتهما والمصادقة عليهما.
- المصادقة على موازنة المركز للعام ٢٠١٤.
- الدعوة لاجتماع الهيئة ومتابعة انعقاده في ٢٠١٤/٠٥/٢٥.
- توزيع المناصب الإدارية على أعضاء المجلس المنتخبين من قبل الهيئة العامة والتي كانت كالتالي (تيسيرعاروري رئيسا، نصفت الخفش نائبا للرئيس، أمين عنابي أمينا للصندوق، ومضر قسيس أمينا للسر، وعضوية كل من كمال موسى، عاطف سعد، جانيت ميخائيل، أحمد سمارة، أمين البايض).
- متابعة عمل المركز ومراقبة الأداء وفق الخطط والأهداف.
- المصادقة على تعديل موازنة المركز بما ينسجم مع تطورات العمل ويخدم تحقيق أهداف المركز.

مراجعة و تحديث **الأنظمة الداخلية:**

ضمن رؤية المركز للعمل دائما تطوير و تحديث أنظمته و إجراءاته الداخلية لمواكبة التطورات المختلفة فقد أنجز المركز على هذا الصعيد:

- مراجعة وتحديث الدليل المالي الذي يحكم السياسات والإجراءات المالية للمركز حيث شمل التحديث تفصيلا أكثر لبعض السياسات والإجراءات، وإضافة بعض الفصول لتغطية أي نقص في النظام السابق.
- مراجعة وتحديث الدليل الإداري الذي ينظم السياسات والإجراءات الإدارية وأنظمة العمل والعاملين، حيث شمل التحديث وجود فصل للقيم الناظمة، وكذلك وجود فصل لسياسات التحفيز والتقييم .
- إيجاد نظام تقييم للعاملين في المركز وتطبيقه ابتداءا من العام الحالي.
- جميع التحديثات تنتظر مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة.

تحديث مكتب **المركز في نابلس:**

تم نقل مقر فرعي المركز في كل من نابلس وسلفيت الى مبنيين جديدين، أقرب للجمهور وأسهل للوصول وأحدث، دون تحمل تكلفة اضافية.

طاقم **العاملين:**

بلغ عدد طاقم العاملين والمتدربين في المركز خلال العام ٢٠١٤ ٣٤ موظفا ومتدربا، منهم ٣٠ موظفا، ٢٥ بوظائف كلية

و٥ بوظائف جزئية، و ٢ بعقود تزويد خدمات واستشارات واثنان من المتدربين (متدربة ومتدرب)، موزعون على أربع وحدات هي الوحدة

الإداريـة) وتشمل الشؤون المالية والاداريـة(، الوحدة القانونية، وحدة الحشد والمناصرة، ووحدة البرامج والتمويل، أما حسب النوع الاجتماعي فقد توزع الطاقم بين ١٥ أنثى و ١٩ ذكرا، بنسبة مقربة ٤٤٪ و٥٦٪ على التوالي.

انضم إلى طاقم العاملين كل من الزميلة فاطمة ناصر الدين المحامية في مكتب القدس بدلا من الزميلة فاديه القواسمي والزميل المحامي شادي السامري في مكتب نابلس متخصصا في متابعة الشكاوى ضد عنف المستوطنين.

تطوير قدرات **العاملين وتمكينهم:**

شارك عدد من موظفي المركز في مجموعة من المؤتمرات والتدريبات الدولية والاقليمية، على النحو الاتي؛ شارك ثلاثة محامين في ثلاث دورات تدريبية وورشات عمل عقدت في الخارج في مجالات: القانون الدولي ، النزاعات المسلحة والمساءلة الجنائية وفقا للقانون الوطني للدول، كذلك الإجـراءات القانونية ودورهـا في تعزيز الصمود، كما شارك ثلاثة محامين آخرين في دورات للغة الإنجليزية مع برنامج الامديست. بالإضافة إلى ذلك، دورتين تدريبيتين لتطوير مهارات استخدام الحاسوب وأخرى متقدمة لتطوير مهارات استخدام برنامج الإكسل (استهدفت ٨ موظفين).

قيادة **المركز**

الهيئة **العامة:**

السيد أحمد سمارة - ناشط اجتماعي.

د. أريج عودة - المستشارة القانونية في مكتب محافظ رام الله والبيرة.

السيد أمين البايض- ناشط إجتماعي.

السيد أمين عنابي- مدير في وزارة الشؤون الإجتماعية.

السيدة انتصار السلمان- ناشطة نسوية في طولكرم.

د. باسم الزبيدي- أستاذ في جامعة بيرزيت.

أ. تيسيرعاروري- محاضر في جامعة بيرزيت.

السيدة جانيت ميخائيل- رئيسة بلدية رام الله. السابقة وعضو المجلس البلدي الحالي

الانسة حنان الرمحي- تربوية ومديرة مدرسة.

م. خالد البطراوي- رجل أعمال وناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان.

د. زكي حسن- أستاذ في جامعة بيرزيت.

السيد سام بحور- رجل أعمال.

السيد عاطف سعد- صحفي.

الأستاذة غادة زغير- خبير لدى منظمة الشفافية الدولية.

السيدة فداء توما- مديرة مركز رواق للمعمار الشعبي.

د. محمد جاد الله- طبيب وعضو نقابة الأطباء.

د. مضر قسيس- أستاذ في جامعة بيرزيت.

السيد نصفت خفش- ناشط اجتماعي وممثل منتخب عن متطوعي المركز.

د. نائل طه- أستاذ قانون في جامعة النجاح.

السيدة حنين زيدان- ناشطة نسوية.

السيد داود تلحمي- ناشط سياسي وكاتب.

السيد وليد الشيخ- محامي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

خالد حمدان- رئيس دائرة الاستثمار في البنك العربي.

كمال موسى- رئيس بلدية دير بلوط.

محمد نظمي- متطوع لدى المركز.

اريج حواري- متطوعة لدى المركز.

مجلس **الادارة:**

السيد تيسيرعاروري- محاضر في جامعة بيرزيت، رئيس مجلس الإدارة.

السيد نصفت خفش- رئيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية (منتخب من قبل متطوعي المركز) ، نائب رئيس مجلس الإدارة.

السيد أمين عنابي- مدير عام في وزارة الشؤون الاجتماعية، أمين الصندوق.

د. مضر قسيس- مساعد مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، أمين السر.

السيد أحمد سمارة- ناشط اجتماعي، عضو.

السيد أمين البايض- ناشط اجتماعي، عضو.

السيد عاطف سعد- صحفي، عضو.

السيد كمال موسى- رئيس بلدية دير بلوط، عضو.

السيدة جانيت ميخائيل- عضو مجلس بلدية رام الله ، عضو.

فريق **العمل:**

المستوى التنفيذي

عصام العاروري - المدير العام للمركز.

رامي صالح - مساعد المدير العام لشؤون القدس.

دائرة الدعم القانوني

بسام كراجة – مدير دائرة الدعم القانوني.

عثمان حمدالله – محامي.

وائل القط – محامي.

رزان محسن- محامية.

محمد أبو سنينة – محامي.

محمد العباسي – محامي.

غسان ابو خضير- محامي

فاطمة ناصر الدين- محامية.

لينا صروان – محامية.

شادي السامري- محامي.

سليمان شاهين – مستشار قانوني.

احمد صفدي – مستشار قانوني.

محامون متدربون

خالد سليمان- محامي متدرب.

دائرة التخطيط والتمويل

مي فرسخ – مديرة دائرة التخطيط والتمويل.

رولا سعيد- منسقة برامج ومشاريع.

غالب النشاشيبي- منسق برنامج/فرع القدس.

اسكرا سوتو- مسؤولة المناصرة الدولية.

دائرة الحشد والمناصرة

عبدالله حماد – مدير دائرة الحشد والتأييد.

فاطمة عبد الكريم- مسؤولة الاعلام/ مناصرة محلية وتعبئة.

ساهر صرصور – منسق ميداني.

جليلة إرشيد – منسقة ميدانية.

ثريا أبو حامد – باحثة ميدانية.

نبيل عبدالله – باحث ميداني.

جيهان منصور – باحثة ميدانية.

سالم خلة – منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.

دائرة الشؤون الادارية والمالية

أمجد بطة- المدير المالي والاداري.

فؤاد حروب- محاسب.

إخلاص قرعان – مساعدة ادارية.

عبير الهدمي – مساعدة ادارية وقانونية.

حسين أبو عرة – الدعم الإداري.

مصادر التمويل

ممولو البرامج الرئيسية:

الممثلية الايرلندية

استمرت الشراكة بين مركز القدس والممثلية الايرلندية ، من خلال موافقتهم على إعطاء المركز منحة لتمويل جزء من برامجه الرئيسية، وتجدد هذه المنحة سنويا، بحيث بلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٤ (٧٤،٩٥٠) دولار امريكي.

خبز من اجل العالم

«خبز من اجل العالم "، هو احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. حيث تعمل على تمويل جزء من برامج المركز الرئيسية منذ العام ١٩٩٧وحتى الآن. وقد خصصت المنحة المقدمة من هذه المؤسسة للاعوام (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥)للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والمعايير الدولية، وبلغت قيمة المنحة للسنوات الثلاث (٢٨٠،٠٠٠ يورو) دولار امريكي، خصص منها مبلغ ٩٩،٧٠٥ دولا لأنشطة العام ٢٠١٤.

مؤسسة كافود

نشأت الشراكة بين مؤسسة كافود(المؤسسة الكاثوليكية للتنمية الدولية) ومركز القدس منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. حيث تمول مؤسسة كافود وفي كل عام برنامجا يهدف الى تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم. وقد بلغت قيمة المنحة لعام٢٠١٤ (٤٩،٨٠٠) دولار امريكي.

برنامج الامم المتحدة الانمائي

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام ٢٠١١ ، بحيث يدعم البرنامج الانمائي البرامج الرئيسية للمركز، وخاصة الانشطة المتعلقة باعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في المناطق المصنفة "ج" من الضفة الغربية. اما قيمة المنحة للعام ٢٠١٤ فقد بلغت ٣٠،٠٠٠ دولار، استخدم منها المركز مبلغ ١٦،٨٣٥ لتغطية أنشطة عام ٢٠١٤.

سكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني

تخلل العام ٢٠١٤ عقد شراكة بين المركز وسكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، حيث تمول السكرتاريا البرامج الرئيسية للمركز على مدار ٣ سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦)، وبلغت قيمة المنحة ٤١٠،٠٠٠ دولار أمريكي، بحيث خصص المبلغ (١٣٧،٦٠٠) لتمويل الانشطة المنفذة خلال العام ٢٠١٤.

ممولو **المشاريع:**

مركز اللاجئ النرويجي

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئ النرويجي ومركز القدس في العام ٢٠٠٩ والتي استمرت الى يومنا هذا وتوسعت. حيث يمول مركز اللاجئ النرويجي في كل عام مشروعين الاول في الضفة الغربية والثاني في القدس الشرقية؛ الأول تحت عنوان "المساعدة القانونية من اجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري"، والثاني تحت عنوان "محاربة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية"، وبلغت قيمة المنحتين والتمويل الإضافي في نهاية العام ٢٠١٤، ٥١٧،٥٥٢دولار أمريكي.

مؤسسة التعاون

مولت مؤسسة التعاون مشروعا نفذ على مدار عام ونصف اي خلال العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. ويستهدف المشروع المقدسيين الذين انتهكت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من قبل الحكومة الاسرائيلية. ويهدف المشروع الى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين المهمشين وتعزيز صمودهم في مدينتهم. وبلغت قيمة المنحة ١٢٠،٠٠٠ دولار امريكي، وخصص مبلغ ٧٦،٤٥١دولارا لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٤.

الحكومة الاسترالية

ينفذ المركز مشروعا تحت عنوان "تعزيز اليات مراقبة وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق التجمعات البدوية المهمشة في المناطق المصنفة "ج" بالتعاون مع مؤسسة العون الطبي للفلسطينيين (MAP)، وبتمويل من الحكومة الاسترالية. وسينفذ المشروع على الفترة الممتدة بين (نيسان ٢٠١٣- اذار ٢٠١٥) لحماية التجمعات البدوية في غور الاردن من الترحيل القسري ومساعدتهم على البقاء في ارضهم. وقد بلغت قيمة المنحة ١٠٤،٠٧٠ دولار امريكي، وخصص مبلغ ٤٤،٦٣٩ دولارا لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٤.

الممثلية الالمانية

٢٥،٠٠٠ دولار، لتغطية مشروع مناصرة طارئ لدعم التجمعات البدوية.

قائمة الايرادات و المصاريف (01/01/2014-31/12/2014)

الفئـــــة	دولار أمريكي ($)
الايرادات	
ايرادات متحققة من المنح و المقيدة مؤقتا	1,043,200.00
ايرادات مؤجلة متحققة	17,120.00
ايرادات أخرى	29,640.00
مجموع الايرادات (دولار)	**1,089,960.00**
مصاريف الطاقم (رواتب، توفير، نهاية الخدمة ..)	
مصاريف الرواتب	629,901.47
صندوق التوفير	43,561.98
تعويض نهاية الخدمة	55,880.05
تمصاريف التامين (صحي، اصابات العمل..)	19,972.56
اخرى(اشتراكات النقابة، التأمين المهني)	3,173.84
مجموع فرعي (دولار)	**752,490**
المصاريف التشغيلية و الادارية	
مصاريف الايجار	23,096.52
مصاريف المنافع (كهرباء، مياه، تنظيف...)	15,960.08
مصاريف ادارية وعمومية	12,712.24
مصاريف الصيانة	14,203.57
مصاريف مهنية (تدقيق، ترجمة، اشتشارت..)	12,696.00
مصاريف الاتصالات و الانترنت	10,894.00
مصاريف المواصلات و السفر	1,813.90
فرق العملة	31,965.94
مجموع فرعي (دولار)	**123,342**

المصاريف الرأسمالية	
الأثاث المكتبي	4947.74
الاجهزة و المعدات المكتبية	3230.62
مصاريف الاستهلاك	26,119.56
مجموع فرعي (دولار)	**34,298**
المساعدة القانونية	
اعلانات توعية للجمهور	11,692.89
رسوم المحاكم	15,449.29
خرائط، مخططات ، تقرير خبراء	53,189.07
لقاءات توعية للجمهور	4,764.67
مطبوعات توعوية للجمهور (نشرات ارشادية)	4005.74
استشارات قانونية	58,673.54
مجموع فرعي (دولار)	**147,775**
المناصرة	
مصاريف المتطوعين	3,355.62
مصاريف المناصرة المحلية والدولية	10,091.86
مصاريف التشبيك المحلية والدولية	4,690.44
مطبوعات ومنشورات المركز	500.00
مصاريف المواصلات للمناصرة	5,888.27
الحملة الوطنية لستعادة جثامين الشهداء	2,003.32
مواصلات انشطة المناصرة	15922.97
مجموع فرعي (دولار)	**42,452**
مصاريف بناء القدرات و التدريب	
مصاريف تدريب الطاقم	1,407.14
مصاريف اخرى	358
مجموع فرعي (دولار)	**1,765**
مجموع المصاريف (دولار)	**1,102,123**
الوفر / (العجز)	**-12,163**

تقرير مقارنة الموازنة بالمصاريف الفعلية 2014

الأسم	الموازنة ($)	الفعلي ($)	الفرق ($)	نسبة الانحراف %
مصاريف الطاقم				
الرواتب و الأجور	636,000	629,901	6,099	1%
صندوق التوفير	48,000	43,562	4,438	9%
تعويضات نهاية الخدمة	65,000	55,880	9,120	14%
تامين طاقم العاملين	20,000	19,973	27	0%
تكاليف اخرى للطاقم	3,500	3,174	326	9%
مجموع فرعي	**772,500**	**752,490**	**20,010**	**3%**
المصاريف التشغيلية و الأدارية				
ايجار مكاتب	23,000	23,097	-97	0%
المنافع و الخدمات	18,000	15,960	2,040	11%
المصاريف الادارية و العامة	12,000	12,712	-712	-6%
الصيانة و التأهيل	8,500	14,204	-5,704	-67%
مصاريف مهنية	4,000	12,696	-8,696	-217%
الاتصالات و الانترنت	12,000	10,895	1,105	9%
المواصلات و السفر	3,000	1,814	1,186	40%
فرق العملة و العمولات البنكية	0	31,966	-31,966	0%
مجموع فرعي	**80,500**	**123,344**	**-42,844**	**-53%**
النفقات الرأسمالية				
الاثاث المكتبي	3,100	4,948	-1,848	-60%
المعدات المكتبية	3,000	3,231	-231	-8%
مجموع فرعي	**6,100**	**8,178**	**-2,078**	**-34%**
المساعدة القانونية				
اعلانات توعية للجمهور	12,000	11,693	307	3%
رسوم محاكم	11,000	15,449	-4,449	-40%
خرائط ومخططات مساحة	50,000	53,189	-3,189	-6%
لقاءت توعية للجمهور	5,000	4,765	235	5%
مطبوعات ونشرات توعية	3,000	4,006	-1,006	-34%
استشارات قانونية خارجية	60,000	58,674	1,326	2%
مجموع فرعي	**141,000**	**147,775**	**-6,775**	**-5%**

الأسم	الموازنة ($)	الفعلي ($)	الفرق ($)	نسبة الانحراف %
المناصرة				
ممصاريف متطوعي المركز	4,000	3,355	645	16%
مصاريف المناصرة المحلية والدولية	10,000	10,092	-92	-1%
مصاريف التشبيك المحلية والدولية	2,500	4,690	-2,190	-88%
مطبوعات ومنشورات المركز	1,500	500	1,000	67%
مصاريف المواصلات للمناصرة	6,000	5,888	112	0%
الحملة الوطنية لستعادة جثامين الشهداء	2,000	2,003	-3	0%
مواصلات انشطة المناصرة	15,000	15,923	-923	-6%
مجموع فرعي	**41,000**	**42,452**	**-1,452**	**-4%**
التدريب				
مصاريف تدريب الطاقم	5,000	1,407	3,593	72%
مصاريف أخرى	5,000	358	4,642	93%
مجموع فرعي	**10,000**	**1,765**	**8,235**	**82%**
طوارئ	**0**	**0**	**0**	**0%**
المجموع	**1,051,100**	**1,076,004**	**-24,904**	**-2%**